الأمم المتحدة

E/CN.6/2021/9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
25 March 2021
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الخامسة والستون

15-26 آذار/مارس 2021

البند 3 من جدول الأعمال

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة "المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

جلسة تحاور بشأن "القضاء على العنف ضد المرأة في الحياة العامة"

موجز الرئيسة

1 - في 17 آذار/مارس 2021، عقدت لجنة وضع المرأة جلسة تحاور بشأن موضوع "القضاء على العنف ضد المرأة في الحياة العامة"، ركزت فيها على كيفية تأثير العنف ضد المرأة على مشاركتها في الحياة العامة وصنع القرار، وعلى أنواع التدخلات اللازمة للقضاء على هذا العنف، وكيفية تحسين تتبعه وتوثيقه، فضلا عن أهمية التدابير الوقائية الفعالة.

2 - وأدلت شيلبا بوليلا (أستراليا) نائبة رئيسة اللجنة ببيان استهلالي أعقبته جلسة تحاور أدارها مارتن شونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي. وأدلى المتكلمون الضيوف التالية أسماؤهم بملاحظات افتتاحية: وفاء بني مصطفى، رئيسة ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة وعضوة مجلس النواب الأردني السابقة؛ ونينو لو مجاريا، أمينة المظالم في جورجيا؛ وساندرا بيبيرا، كبيرة المعاونين ومديرة شؤون النوع الاجتماعي والمرأة والديمقراطية في المعهد الديمقراطي الوطني؛ ولورا ألباين، الباحثة في المجلس الوطني للبحوث العلمية والتقنية في جامعة بوينس آيرس؛ ورشا حفّار، الرئيسة التنفيذية والمؤسِّسة المشاركة لحركة الشباب لمناهضة الرق وجمعية مناهضة الرق من أجل المساواة بين الأجيال؛ وأسا ريغنر، نائبة المديرة التنفيذية لدعم وضع القواعد في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وقد أسهم في جلسة التحاور 12 ممثلا للدول الأعضاء، كما قدم ممثلو

290321 290321 21-04012 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

خمس منظمات غير حكومية آراءهم. واختتمت جلسة التحاور بملاحظات ختامية قدمتها مديرة المناقشة، تلتها تعليقات ختامية من نائبة الرئيسة.

سن وإنفاذ تشريعات وسياسات قائمة على الأدلة تستهدف التصدي للعنف ضد المرأة في الحياة العامة

3 - أقر المشاركون بأن العنف ضد المرأة في الحياة العامة يغدو أكثر انتشارا في جميع أنحاء العالم مع تزايد عدد النساء اللواتي يتقلدن مناصب سياسية ويضطلعن بدور أكثر بروزا في الحياة العامة. وأقر المشاركون أيضا بأن العنف ضد المشتغلات بالعمل السياسي يشكل عائقا كبيرا أمام مشاركتهن المتساوية والفعالة والمجدية وأمام تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويشكل تهديدا لسلامة الديمقراطية وجودتها.

4 - وأبرز المتكلمون الحاجة إلى سن وإنفاذ قوانين وسياسات محددة تجرم العنف ضد المرأة في الحياة العامة، بما في ذلك التحرش الجنسي. وقدموا أمثلة وممارسات فضلى تستهدف تكملة التشريعات الوطنية وتعزيز المساءلة، مثل اعتماد نظم أساسية للأحزاب السياسية، ومدونات قواعد سلوك برلمانية، وسياسات مؤسسية أخرى مراعية للاعتبارات الجنسانية تدين العنف ضد المشتغلات بالعمل السياسي وتنص على معاقبة مرتكبيه. ومن الممارسات الفضلى الأخرى التي تم تحديدها إنشاء تجمعات وطنية للبرلمانيات من أجل التصدي للعنف الذي ترتكبه الشرطة، وتقديم الخدمات القانونية للنساء السياسيات في البرلمان.

5 - وبالإضافة إلى ذلك، أهاب المتكلمون بالدول اتخاذ تدابير على سبيل الاستعجال لتلبية احتياجات النساء اللائي تعرضن للعنف في الحياة العامة، بوسائل منها ضمان حصول المتضررات والناجيات على خدمات دعم عالية الجودة مثل المشورة النفسية الاجتماعية والمشورة القانونية، وتعزيز نظم إدارة قضايا العنف الجنساني، والاستثمار في تدريب موظفي إنفاذ القانون على التحقيق في حالات العنف الجنساني. وأشار المتكلمون أيضا إلى أهمية تعزيز برامج البحوث والسياسات، وجمع البيانات عن طبيعة العنف ضد المرأة في الحياة العامة ومعدلات حدوثه، وتخصيص موارد كافية لتنفيذ خطط العمل الوطنية التي تهدف إلى التصدي للعنف الجنساني في الأماكن الخاصة والعامة، بما في ذلك أماكن العمل والمنابر الإلكترونية.

زيادة الاستثمار الطويل الأجل في منع العنف ضد النساء والفتيات

6 - أشار المشاركون إلى أن هناك محاولات تبذل للسخرية من المرأة المشاركة في الحياة السياسية والعامة و/أو عزلها و/أو إسكاتها عند تحدي ديناميات السلطة التقليدية، لأن الزيادة في عدد المشتغلات بالعمل السياسي وفي مشاركتهن فيه تميل إلى تحويل الأولويات السياسية نحو التمسك بالحقوق الاجتماعية وحقوق الطفل وصوب زيادة الاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم، وكل ذلك يتطلب تخصيص المزيد من الموارد. وهذه التهديدات، التي يتسم الكثير منها بطابع شخصي وجنسي، تضرب بجذورها في المواقف والمعتقدات الأبوية بشأن دور المرأة في المجتمع.

7 - وأوضح المتكلمون أن العنف ضد المشتغلات بالعمل السياسي يستمد حاليا أسباب استدامته من المعلومات المغلوطة عن دور الجنسين وأنه قد أصبح على نحو متزايد تكتيكاً سياسياً غايته استبعاد أصوات النساء. ويمكن أن يكون للجهود الرامية إلى التلاعب بالتحيزات المجتمعية الأساسية ضد المرأة أثر سلبي على التصويت في الانتخابات، مما يؤدي إلى نتائج سياسية أقل تقدميةً. ولاحظ المتكلمون وجود حاجة إلى

التوعية بهذه الأنواع من أحاييل التلاعب وإلى التحدث علناً عن العنف ضد المرأة في الحياة العامة، بما في ذلك التحرش، وذلك للتصدي لهذا العنف ومنع تكراره.

8 - وأوصى المتكلمون بأن تكون التدابير الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات ذات طابع طويل الأجل وأن تعالج الأسباب الجذرية للعنف ضد المرأة في الحياة العامة، مثل عدم المساواة بين الجنسين والتمييز ضد المرأة. ومن المهم إشراك المراهقات، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل الأكثر تأثيرا عليهن، مثل زواج القاصرات.

9 - وشدد المتكلمون على ضرورة أن تُقيم المشتغلات بالعمل السياسي شبكاتٍ فيما بينهن وأن يُرشدن بعضُهن بعضا ويتبادلن الخبرات وأفضل الممارسات وأن يقدمن الدعم ويبدين التضامن، ولا سيما للنساء الأصغر سنا، اللاتي كثيرا ما يتركن الساحة السياسية في سن مبكرة بسبب المضايقات وغيرها من أشكال العنف التي يتعرضن لها.

اتخاذ تدابير قوية للتصدي للاستخدام المتزايد للعنف على شبكة الإنترنت ضد المرأة المشاركة في الحياة العامة

10 - أعرب المشاركون عن قلقهم إزاء تصاعد العنف على شبكة الإنترنت، لا سيما في سياق جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وأشار المتكلمون إلى أنه ينبغي ألا يعتبر العنف على شبكة الإنترنت شكلاً أقل حدة من أشكال العنف، لا سيما وأن الآثار البعيدة المدى على الصحة النفسية والاجتماعية قد وثقت توثيقاً جيداً. ودعوا إلى اتخاذ تدابير أقوى لمحاسبة مرتكبي العنف على شبكة الإنترنت والعنف الذي تسهله تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، من خلال تشديد العقوبات ووضع حد للإفلات من العقاب، ضمن تدابير أخرى. وأوصوا بأن تضمن شركات التكنولوجيا الكبيرة أن تخلو منصاتها من العنف وسوء المعاملة.

11 - ولاحظ المشاركون أن المنصات الإلكترونية قد ساعدت أيضا في زيادة سرعة الإبلاغ عن العنف ضد المشتغلات بالعمل السياسي وفي زيادة الفرص المتاحة لرصد اتجاهات ذلك العنف. وحددوا عدة ممارسات واعدة، بما في ذلك إنشاء آليات مؤسسية ومراصد تستهدف رصد العنف ضد المرأة المشاركة في الحياة العامة، في محاولة لفهم نطاق المشكلة على نحو أفضل حتى يتسنى وضع تدابير أكثر صرامة للحماية والوقاية.